

الفصل 8

تمكينُ الشباب يُؤمّنُ المستقبل: نحو نموذج تنمية جديرٍ بالشباب في المنطقة العربية

يُقدّم هذا الفصل ملخصًا موجزًا للتحديات التي يواجهها الشباب في المنطقة العربية، كما يقترح الاستجابة لاحتياجات الشباب وتطلّعاتهم عبر اعتماد نموذج تنمية يناسبهم. ويُركّز على ضرورة بناء القدرات، وتوسيع الفرص، وتعميم المساواة بين الجنسين. ويعتبر النموذج تحقيقَ السلام والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي مقتضىً أساسيًا.

1.8

الشبابُ العرب: تحدياتُ للتنمية الإنسانية في واقع متغيّر

يُركّز هذا التقرير على الأسباب والأبعاد الكثيرة للتحديات في البلدان العربيّة التي تُؤثّر في التنمية الإنسانية، وبخاصّة بين الشباب. ويَعتمد على مفهوم واسع للتنمية الإنسانية بكونها عملية توسيع الحريات الحقيقيّة للناس، أي الفرص والخيارات المتاحة التي لديهم سببٌ لتنميتها. وكيفية أداء المنطقة العربيّة من حيث توسيع خيارات شبابها في العقد الأخير استفسارٌ رئيسي لهذا التقرير.

كانت معدّلاتُ النَمَ في السنينيّات والسبعينيّات الماضية قد أحدثت موجة ديموغرافية كبيرة تمدّت عبر المدى السكاني (الجدول 8.1). اليوم، هذه المنطقة أكثرُ سكانًا من أيّ وقت مضى؛ وقرابة الـ60 في المئة من السكّان دونَ سنِّ الـ30. والشبابُ في المنطقة العربيّة اليوم أكثرُ قدرةً من الأجيال السابقة، فهم أرفعُ تعليمًا وأكثرُ تشابكًا وتواصلًا مع المعارف والمعلومات العالمية بالمقارنة مع المواطنين الأكبر سنًا، ويعيشون في مناطق حضريّة لكنّ لديهم فُرصًا أقلّ من والديهم لتحويل مهاراتهم إلى مستويات معيشة أرفع. ولأنّ للشباب أملًا ضئيلاً جدًا في تحقيق تقدّم ملموس، يكوّن وجودُ مثل هذه النسبة الكبيرة والحيويّة من الشباب أيضًا شكل المشهد الأمني في المنطقة؛ حيث تُشير الأبحاثُ عن النزاع والعنف السياسي إلى أنّ السكّان الشباب أكثرُ عرضةً للانخراط في النزاع من الأكبر سنًا، وأكثرُ ترجيحًا للانضمام إلى منظماتٍ تنجح إلى المغالاة أو التطرف الفكري من البالغين. لهذا السبب، يتناول هذا التقرير ما يواجهه الشباب من مشاكل وتحديات في ضوء الانتفاضات الأخيرة، فضلًا عن دورهم في المجتمع، ويقترح سُبُلًا لضمان إدماجهم في عملية التنمية محليًا ووطنياً وإقليمياً.

جذبت القضايا الدائرة حول الشباب في المنطقة العربيّة انتباه الأكاديميين في هذا المجال، وواضعي السياسات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدُوليّة حتى ما قبل عام 2011. وفي حين يُمثّل هذا التقريرُ تتابعًا طبيعيًا لتقارير التنمية الإنسانية العربيّة السابقة، غير أنه أعدّ في ظرفٍ فريدٍ من نوعه. فمنذ عام 2011، شهدت بضعة بلدانٍ في المنطقة انتفاضاتٍ، وعانت المنطقة أسرعَ توسّع في الحرب والنزاع العنيف بين جميع مناطق العالم خلال العقد الماضي.

1.1.8

إقصاءُ الشباب منتشرٌ في المنطقة العربيّة

الاستنتاجُ الرئيسيّ للفصول السابقة هو أنّ الشباب في المنطقة العربيّة يناضلون من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الكامل في مجتمعاتهم؛ وأنّ إقصاءهم منتشرٌ في جميع أنحاء المنطقة العربيّة، ويُشعر به في طرقٍ متعددة. وأدى ارتفاع مستوى الإقصاء إلى توفّد حركة اجتماعيّة في عدة بلدان في أواخر عام 2010 وأوائل عام 2011، ما تسبّب في انزلاق بعضها إلى حالة عدم استقرار اجتماعي وسياسي، وارتباب اقتصادي عميق.

يكونُ حرمانُ الشباب الجماعي إحدى العقبات الرئيسيّة في عملية التنمية في البلدان العربيّة؛ حيث لم يُعترف بالشباب كعوامل تغييرٍ شرعيّة، ولم يُمكّنوا لأداء هذه المسؤوليّة. وتتبع أسبابٌ جذريّة عديدة لاستبعاد الشباب من الترتيبات المؤسسيّة في المجتمعات العربيّة، مثل نماذج المنتمين والغرباء في التوظيف والمشاركة السياسيّة، حيث الأفراد المستقرّون في وظائفهم (المنتمون) قادرون بشكلٍ فعال على منع إدخال القادمين الجدد (الغرباء).¹ والشبابُ بحكم التعريف غرباء، يكافحون للانضمام إلى مؤسساتٍ مثل وكالات القطاع العام. أخذ السبُل الرئيسيّة لتحقيق التقدم في التنمية الإنسانية بين الشباب هو التعليم. لكنّ هذا لم يُترجم إلى مكاسب ملموسة في المنطقة العربيّة، مع أنّ مؤشراتٍ أظهرت تحسّنًا؛ لأنّ عدم المساواة في التحصيل العلمي أكبرُ في المنطقة ممّا هو عليه في أيّ مجموعةٍ أخرى من البلدان. ففي المنطقة، ليست لأطفال الأسر الفقيرة والغنيّة فرصة متساوية للالتحاق بالمدارس، ويعتمد احتمالُ تحصيل أيّ تعليم ثانويّ أو حتى الالتحاق به على الخلفيّة العائليّة إلى حدٍ كبير؛ حيث أدت النُظم التعليميّة التي تُسيطر عليها الدولة في البلدان العربيّة إلى ارتفاع سريع في متوسط سنوات الدراسة، لكنّها فشلت في ضمان تأمين الطلاب نتائج جيّدة في الاختبارات المعيارية الدُوليّة.

بالمثل، فإن المنطقة التي كان هدفها تأمين التعليم الابتدائيّ للجميع في متناول اليد حتى قبل بضع سنوات فقط، تواجه اليوم وضعًا كارثيًا: أكثرُ من 13 مليونَ طفل، أي 40 في المئة من 34 مليونَ طفل في سنّ المدرسة، غيرُ ملتحقين بالمدارس في البلدان المتضررة مباشرةً أو على نحو غير ذلك من نزاع مسلح.²

يُظهر الشبابُ في المنطقة معدّلات مشاركةٍ منخفضة في القوى العاملة (في المقام الأول، بين الشابات)، جنبًا إلى جنبٍ مع أعلى معدّلات البطالة بين هذه الفئة العُمريّة في العالم. فبعدَ خمس سنواتٍ من الانتفاضات، يقرب معدّل البطالة بين الشباب من 30 في المئة، ومن المتوقع أن يظل

الجدول 1.8 الفترتان 1970-1990 و 1990-2010 تمثلان أكبر زيادة في عدد الشباب للمنطقة العربية

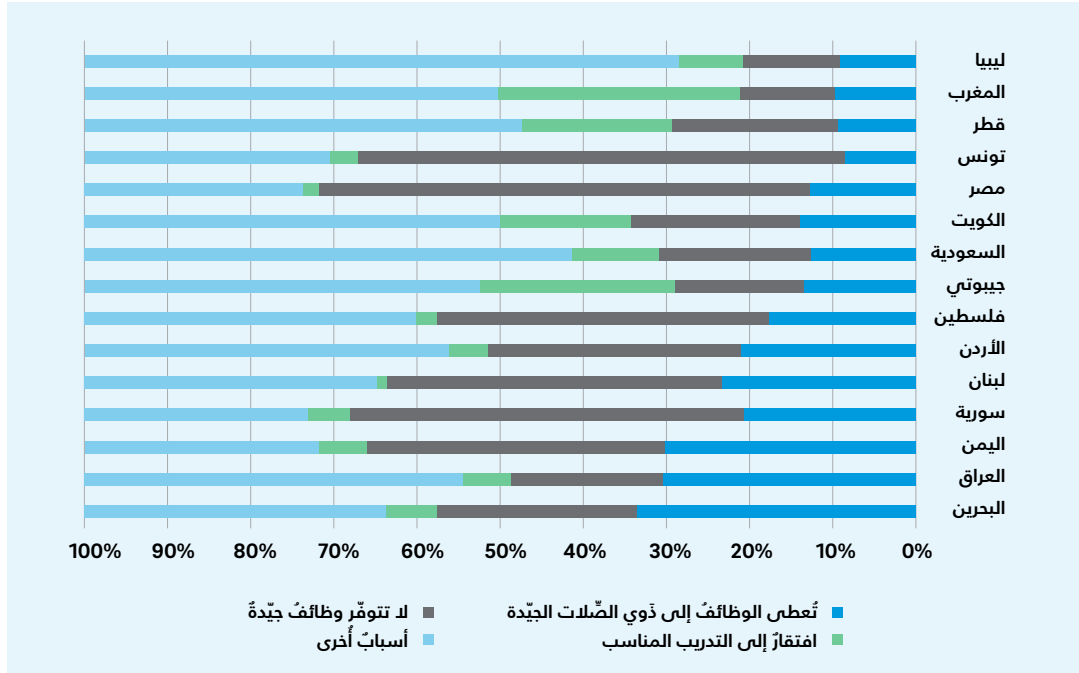
زيادة السكّان الشباب، أعمار 15-29										
الزيادة كنسبة مئوية من مجموع السكّان، 2050	2050-2030	الزيادة كنسبة مئوية من مجموع السكّان، 2030	2030-2010	الزيادة كنسبة مئوية من مجموع السكّان، 2010	2010-1990	الزيادة كنسبة مئوية من مجموع السكّان، 1990	1990-1970	الزيادة كنسبة مئوية من مجموع السكّان، 1970	1970-1950	
8%	174,896	11%	154,835	12%	101,473	11%	55,832	9%	25,521	أفريقيا جنوب الصحراء
2%	11,326	4%	20,208	12%	41,800	13%	29,458	9%	11,085	الدول العربية
7%	178,810	10%	162,809	12%	121,189	12%	73,303	9%	32,583	أفريقيا
-2%	-13,110	0%	2,286	5%	31,860	12%	52,018	10%	29,189	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
-1%	-76,549	-1%	-57,138	5%	192,653	12%	378,188	8%	169,880	آسيا
2%	1,413	4%	1,663	4%	1,526	7%	1,975	10%	1,921	أوقيانيا
2%	7,471	1%	2,896	2%	6,477	3%	9,816	7%	16,429	أمريكا الشمالية
-3%	-38,726	-7%	-95,377	0%	-6,248	13%	146,539	9%	70,146	الصين
-1%	-8,315	-4%	-26,805	-2%	-13,312	2%	15,792	1%	6,452	أوروبا
-2%	-2,044	-3%	-3,738	-5%	-6,418	-2%	-2,167	6%	6,652	اليابان

المصدر: حسابات فريق التقرير استنادا إلى بيانات UN DESA 2013c.

صحة جيّدة في ظلّ الحواجز الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي ينبغي لهم التغلّب عليها؛ حيثُ تقتصر أنظمة الرعاية الصحية في البلدان العربية إلى قدرة كافية على التعامل مع احتياجات الشباب الصحية. وعموماً، تؤكد البيانات عن الصحة، رغمَ ندرتها، الصلة بين المحددات الاجتماعية والاقتصادية - مثل حالة الرفاه، والمستوى التعليمي، والإقامة في الريف أو في الحضر، ونوع الجنس - والنتائج الصحية بين الشباب. وتتفاقم المشكلات في القدرات بشبكات نقلٍ رديئة، وعوائق إدارية، ورسومٍ نثرية عالية، وعقبات شائعة أخرى تُواجه الشباب في الحصول على خدماتٍ صحية. يُحرّم الناس في البلدان العربية من التعبير والتمثيل في مجالاتٍ مختلفة. وكما يتبيّن في الشكل 8.2، لا يوجد بلدٌ عربيّ بين البلدان ذات نموّ إيجابي في الناتج المحلي الإجماليّ للفرد والمستويات العالية من التعبير والمساءلة؛ كما أنّ مشاركة الشباب في العمليات السياسية المؤسسية الرسمية في المنطقة العربية تُعدّ من بين أدنى المعدّلات في العالم، رغمَ وجود عوائق قانونية رسمية قليلة أمام هذه المشاركة. فبسّ الاقتراح 18 عامًا في معظم البلدان العربية، ومتوسط سنّ الأهلية لعضوية المجالس النيابية أو التشريعية 26 عامًا؛ لكنّ المشاركة السياسية محدودة، والمشاركة المدنية بين الشباب في المنطقة هي الأدنى في العالم. وفي المتوسط، 9 في المئة فقط من الفئة العمرية 15-29 في مختلف البلدان العربية يتطوعون للعمل مع منظمات في شهر معين، مقارنةً مع 14 في المئة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المنطقة ذات المعدّل الأدنى الآخر للعمل التطوعي.⁵ يدعو هذا الأمر إلى التشكيك في تمثيلية النظام السياسي ويعكس حرمان الشباب. فهذه الاتجاهات تُحافظ على اقضاء

على هذا المستوى العالي حتى عام 2019.³ ويتحمّل كُنز من الشباب في المنطقة العربية ذوي التعليم الجيد فتراتٍ طويلة من التبطّل، أملاً في الحصول على وظيفة في القطاع العام. لكنّ العقد الاجتماعي التقليدي، حيثُ تكون الحكومات الموفّرة الأول أو الأفضل للتوظيف، يتفكك لأنّ الحكومات في اقتصاداتٍ غير منتجة للتبطّل تُكافح لاحتواء نفقات الأجر العامة. خلال ذلك، تتخصّص معظم الاقتصادات الإقليمية، في القطاع الخاص، في صناعات ذات إمكانية منخفضة لنموّ العمالة؛ ولا تُخلق فرص عملٍ بالسرعة الكافية لتوظيف العدد الهائل من الشباب في المنطقة. وقد أدى الاعتماد المفرط على القطاع العامّ للوظائف على حساب القطاع الخاص، والافتقار إلى تمويل أعمالٍ تجارية، وضعف الوصول إلى الأسواق الخارجية، وعدم رشاد السياسات الاقتصادية إلى قطاعٍ خاصٍ فاقد الحيوية لا يخلق عدداً كافياً من الوظائف. في محاولة تأمين فرص العمل، تكون لدى الشباب، خصوصاً للفقراء منهم، قدرة على الوصول إلى شبكات الدعم أقلّ مما لدى البالغين؛ ما يُجرد الشباب من التمكين اقتصادياً.⁴ وفي حين تعتمد غالبية كبيرة من الشباب على روابط عائلية في البحث عن وظائف، يُحقّق عموماً شباب الأسر الأفضل ارتباطاً بنتائج أفضل في سوق العمل (الشكل 8.1). ثمة عامل رئيسي آخر لتحقيق التقدم في التنمية الإنسانية بين الشباب هو تأمين صحةٍ مثلى لهذه الفئة العمرية والحفاظ عليها. فالشباب مرحلة في الحياة يبدأ عندها الناس بتبني سلوكياتٍ جديدة - مثل التدخين، وتناول الكحول والمخدرات، والانخراط في ممارسة الجنس غير الآمن - قد تُؤثّر سلباً في صحتهم مستقبلاً. مع ذلك، فإنّ أحد الموضوعات الأقل مناقشة في المنطقة من التحدّيات التي تواجه الشباب هو الحفاظ على

الشكل 1.8 منظورات الشباب بشأن قيود الحصول على وظيفة، بلدانٌ عربيّةٌ مختارة، 2013



المصدر: World Bank 2014b.

2.1.8 نزاعاتٌ عنيفة: تعطيلٌ للتنمية الإنسانية

تُعطل الاستقطابات العميقة والنزاعات العنيفة في المنطقة العربيّة التنمية وتُتملّل خطرًا على المجتمعات وحياة الأفراد. وأكثر من أيّ ظاهرةٍ أخرى، يُجرّد النزاعُ الناسَ والمجتمعات والبلدانَ من الخيارات التي يتطلّبونها لتصبحَ منجّية، وتُحقّق الأمن، وتُخطّط لمستقبل أفضل؛ إذ يحوّو مكاسبَ تحقّقت ببطءٍ الأنفس في مجال التنمية، وتجعل التقدّم في معالجة تحدياتٍ طويلة الأمد أكثر صعوبةً. تُلحق الحربُ وأعمال العنف أضرارًا جسيمةً بالشباب في المنطقة العربيّة وأفاق مستقبلهم؛ حيث تشهد المنطقة العربيّة على مدى السنوات الخمس الماضية ارتفاعًا حادًا في عدد النزاعات، تُصاحبه زيادةٌ في عدد الهجمات الإرهابيّة العنيفة.⁶ ففي عام 2014 وحده، سجّلت المنطقة ما يقرب من 45 في المئة من كل الهجمات الإرهابيّة في جميع أنحاء العالم (الشكل 8.3)؛ حيث أودت بحياة أكثر من 21 ألف شخص.⁷

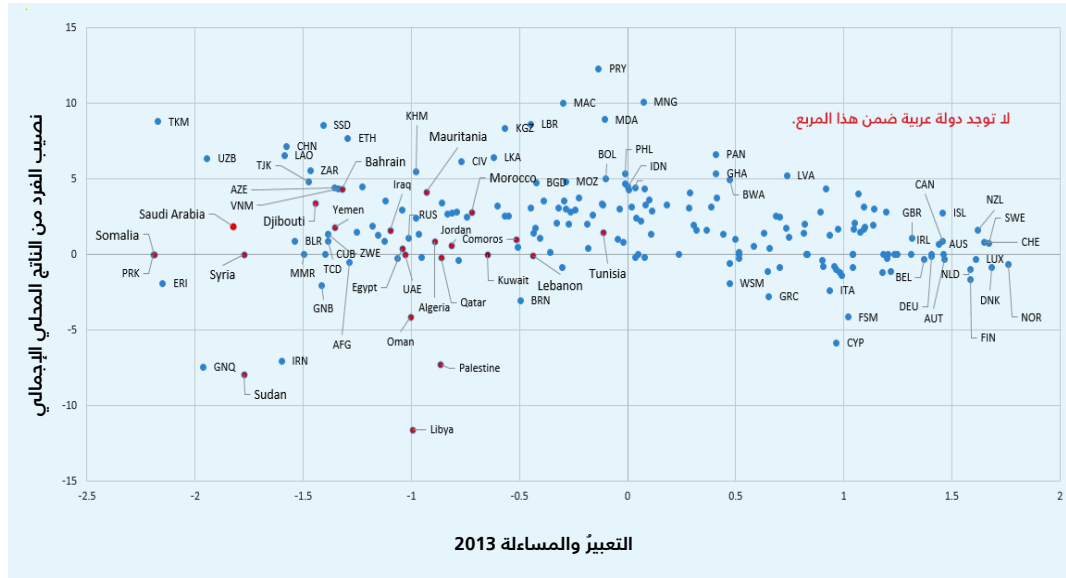
بالإضافة إلى التدهور في الأوضاع المعيشيّة، وتدمير الممتلكات، والمعاناة والموت بين الناس، تُؤثّر هذه الأحداث سلبيًا

الشباب عن العديد من التجارب المعهودة في حياة البالغين لأنّ الشباب يواجهون صعوباتٍ ماليّة في الزواج، وإيجاد سكنٍ مستقلّ، وبدء أسرة. ومع انعدام الثقة في العمليّة السياسيّة في المنطقة، يُصوّت الشبابُ بنسبٍ أقلّ ويُستعدون بالتالي كعوامل تعبير عن الرأي. وأدى هذا الأمر دورًا رئيسيًا في دفع عدم الاستقرار والاضطراب الإقليميين في السنوات الأخيرة. تُعاني الشاباتُ كثيرًا بسبب الظروف السياسيّة والقانونيّة والاقتصاديّة في بلدانٍ عربيّةٍ مختلفة. فمع اكتساب الجماعات المحافظة مزيدًا من النفوذ والسلطة، يزداد احتمال تقييد تحرّكات الشابات وسلوكهنّ ولباسهنّ، بما في ذلك من جانب سلطات إنفاذ القانون، في حين يزداد تضيقُ حريّة الاختيار بين النساء بشأن حياتهنّ؛ وهو ما يصحّ بشكلٍ خاصّ في المناطق الأفقر والأكثر ريفيّةً من هذه المنطقة.

كما هو مُبيّن في الفصول السابقة، ثمة حاجةٌ كبيرةٌ لتعزيز تقدّم التنمية الإنسانية في البلدان العربيّة؛ كما تُعرّض عمليّة التنمية المتعزّزة الشبابَ لأثار الإقصاء القاسية. ويؤدّي فشل البلدان العربيّة هذا إلى تكوين الشباب تصوراتٍ سلبيةً عن المجتمع والمستقبل، ويُؤفّر أرضيّةً خصبةً لتفكيرٍ وعملٍ يجنحان إلى المغالاة أو التطرف بين الشباب.

يُلاحظ أنّ الأفراد الساخطين بشدّة هم أقلّ ميلًا إلى استخدام العمل الاجتماعي لتغيير بيئتهم؛ وإذا شاركوا في مثل هذا العمل، ينجحون إلى اختيار أشكال احتجاج أكثر عنفًا. والشباب غير العاملين الذين يواجهون الحرمان والتهميش والإقصاء أكثر عرضةً لتجنّبهم جماعاتٌ وميليشياتٌ مسلّحة. ففي غياب منافسةٍ سياسيّةٍ حقيقية، وأحزابٍ معارضةٍ مُجدية، وهيئاتٍ قضائيةٍ ومجالسٍ تشريعيّةٍ مستقلّة، ومن دون أيّ فسحةٍ تُذكر لمنظمات المجتمع المدنيّ المستقلّة، يمكن للدعوات إلى عملٍ سياسيٍّ ومدنيٍّ مُنافٍ للعرف ومتعجّر أن تكون مغريّة.

الشكل 2.8 التعبير والمساءلة مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2013



المصدر: World Bank 2014c, 2015b.

في التنمية الإنسانية في المنطقة. ومن الأمثلة الواضحة، انكماش الناتج المحلي الإجمالي في العراق، حيث يُقدَّر أن الإرهاب كلف 159 مليار دولار أميركي (في معادل القوة الشرائية للدولار) منذ عام 2005؛ وهو ما يعادل 32 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2014 (الشكل 8.4 أ). وفي حالة سورية، أدت الأزمة المستمرة إلى تراجع بنحو 31 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، وبلغ الانخفاض بحلول نهاية عام 2013 قرابة 38 في المئة (الشكل 8.4 ب).

دفع النزاع ببلدان إلى تخصيص حصص كبيرة من الإنفاق العام على البرامج العسكرية والأمنية، وبالتالي إلى إضعاف آفاق التنمية. حالياً، ثمة بلدان عربية عدّة من بين الأكثر عسكرياً في العالم، إضافة إلى نفقاتها العسكرية الضخمة التي تمثل فرصاً ضائعة للاستثمار في التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق أوسع. ففي الفترة بين عامي 1988-2014، بلغت النفقات العسكرية في المنطقة العربية ما يقرب من تريليوني دولار؛ وارتفعت معامل يزيد على اثنين في 2000-2014، كما زاد نصيب الفرد من النفقات العسكرية في الدول العربية مرتين ونصف المرة في 1990-2014.⁸

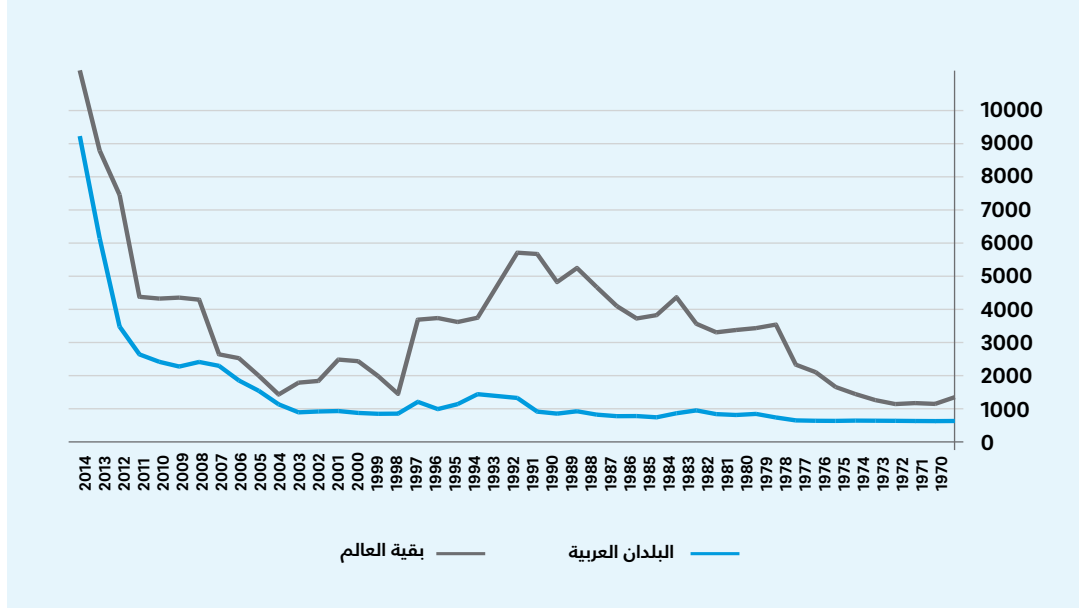
ثمة أثر سلبي آخر للنزاع في التنمية الإنسانية هو التشرّد الهائل. فالمنطقة العربية موطن 5 في المئة من سكان العالم، لكنها أيضاً موطن 47 في المئة من النازحين داخليا في العالم؛ حيث وصلت نسبة اللاجئين إلى 58 في المئة من اللاجئين في العالم، بعدما كانت نسبتهم 34 في المئة في العام 2000.⁹ وفي غضون أيام خلال شهر حزيران/يونيو عام 2014، تشرّد نحو نصف مليون شخص في العراق.¹⁰ وفي اليمن، تشرّد ما لا يقل عن 2.5 مليون شخص منذ اندلاع النزاع في آذار/مارس 2015 (حتى كانون الأول/ديسمبر 2015).¹¹ وثلاثة من البلدان الرئيسية الستة الأصلية للاجئين العربية (السودان والصومال وسورية)؛ بالإضافة إلى المحنة الطويلة الأمد للفلسطينيين، الذين يكوّنون أكبر مجموعة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم (أكثر من 5 ملايين لاجئ).¹² يلحق النزاع أيضاً أضراراً غير متناسبة باستقلالية وتنمية النساء، خصوصاً الشابات منهن. ففي حالات النزاع أو الفقر، تتخض

الفرص التعليمية للشابات إلى حد كبير؛ كما يُمكن لانعدام الأمن البدني والاقتصادي الناتج عن نزاع أن يكون محدداً بارزاً في الزواج المبكر أو الأقل مواتة للشابات. وتعاني الشابات في حالات النزاع معدلات من العنف القائم على النوع الاجتماعي أعلى بكثير؛ وتزداد هذه المعدلات عادة ارتفاعاً إذا كانت النساء أيضاً منتميات إلى أقلية أو مجموعة مهمشة. يتأثر التكامل الإقليمي بالأثار الجانبية للنزاع في البلدان المجاورة. فوفقاً للبنك الدولي، خسرت بلدان المشرق العربي - الأردن وسورية والعراق ولبنان - ما يُقدَّر بـ35 مليار دولار أميركي في الإنتاج (كما قيس بأسعار عام 2007) خلال السنوات الثلاث الأولى من النزاع في سورية (2011-2014).¹³ وفي وقت أحدث عهداً، انهارت العلاقات التجارية بين هذه البلدان تقريباً بسبب الاضطرابات في سورية. وذكر التقرير السنوي للتوقعات الاقتصادية العربية عام 2015، الصادر عن صندوق النقد العربي، أن «الإغلاقات المتكررة للحدود السورية أعاققت التجارة الإقليمية بإيقاف أو قطع طريق رئيسية تربط المشرق الأوسع ودول الخليج».¹⁴ وفي الجانب الاستثماري، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية من 66.8 مليار دولار عام 2010 إلى 47.5 مليار دولار عام 2013، وإلى 43.9 مليار دولار عام 2014.

هناك إشارتان دالتان من البيانات: المنطقة العربية موطن 5 في المئة من سكان العالم، لكنها كانت موطن نحو 18 في المئة من النزاعات في العالم خلال أعوام 1948-2014 (الشكل 8.5). وخلال أعوام 2010-2013، صارت المنطقة العربية موطن ربع النزاعات في العالم.¹⁵

في حين أن النزاعات الماضية ليست بالضرورة وضفة للعنف المستقبلي، يتوقع لعدد سكان المنطقة العائشين في أكثر البلدان عرضة لخطر أن ينمو من نحو 250 مليوناً عام 2010 إلى أكثر من 305 ملايين في عام 2020؛ كما يُرجَّح أن يتضاعف العدد خلال الفترة 2010-2050 (الشكل 8.6). ولوقف الماضي عن تشكيل هوية المستقبل، ثمة أمران حاسمان هما التوسط لحل الأزمات المستمرة ومنع العنف في المستقبل.

الشكل 3.8 عدد الهجمات الإرهابية، 1970-2014



المصدر: START 2015.

لا يتجزأ من دور الحكومة هو توفير مساحة للمبادرة والابتكار، ومن ثم إلى طرح حلول لديها فرصة للنجاح. وفقاً لذلك، يرى هذا التقرير أن على البلدان العربية اعتماداً نموذج تنمية جدير بالشباب يُسخر إمكانيات التحول الديمغرافي لصالحه؛ بدلاً من أن تُصبح مثقلة على نحو خطير بشرية كبيرة من سكانٍ شبابٍ يفقدون إلى القدرات المتكافئة ويفقدون الفرص. وقد ساهمت ببناء هذه المقاربة مشاركة شباب في مشاورات خلال تحضير التقرير، وكذلك استطلاعاتٍ إقليميةً وعالميةً لآراء وتصوّرات الشباب في أفرانٍ عُربيةٍ مختلفة.

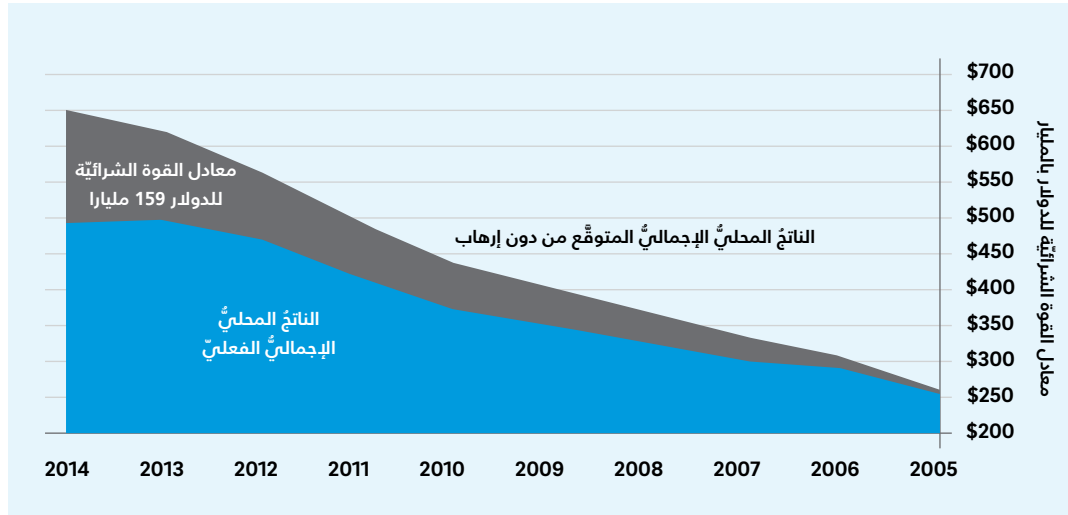
أحد مصادر معلومات التقرير هو استطلاع عالمي بين المواطنين، بمن فيهم الشباب، عنوانه 'العالم الذي نريد'، أُجري لتحديد القضايا الرئيسية التي من شأنها إحداث معظم الفرق في حياة المشاركين وتحديد الأولويات لخطة التنمية لما بعد عام 2015 (الشكل 8.7 أ). وقد اختيرت القضايا من بين أولوياتٍ وصفها الناس في البحوث والاستطلاعات؛ وشملت الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى الاستدامة والأمن والحكومة والشفافية. وثمة مصدرٌ إقليمي للمعلومات هو استطلاعٌ أصداء بيرسون-مارستيلر السنوي السابع لرأي الشباب العربي الذي شمل 3500 شابٍ تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عاماً في 16 بلداً عربياً (الشكل 8.7 ب). ويعتمد التقرير أيضاً على بيانات مؤسسة جالوب الاستطلاعية العالمية التي تشمل 21 بلداً عربياً، ومشح القيم العالمي الذي يشمل 10 بلدان عربية.

تُبرز المجالات الرئيسية التي اختارها المشاركون في الاستطلاع أهمية تحقيق السلام والأمن؛ وبناء القدرات، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية ذات النوعية الجيدة؛ وتوسيع الفرص، خصوصاً من خلال وظائف لائقة؛ واكتساب شعورٍ بالفعالية. وتُعكس هذه المجالات وجهة نظرٍ واسعة بشأن التنمية الإنسانية

2.8 نحو نموذج تنمية جديد جدير بالشباب في المنطقة العربية

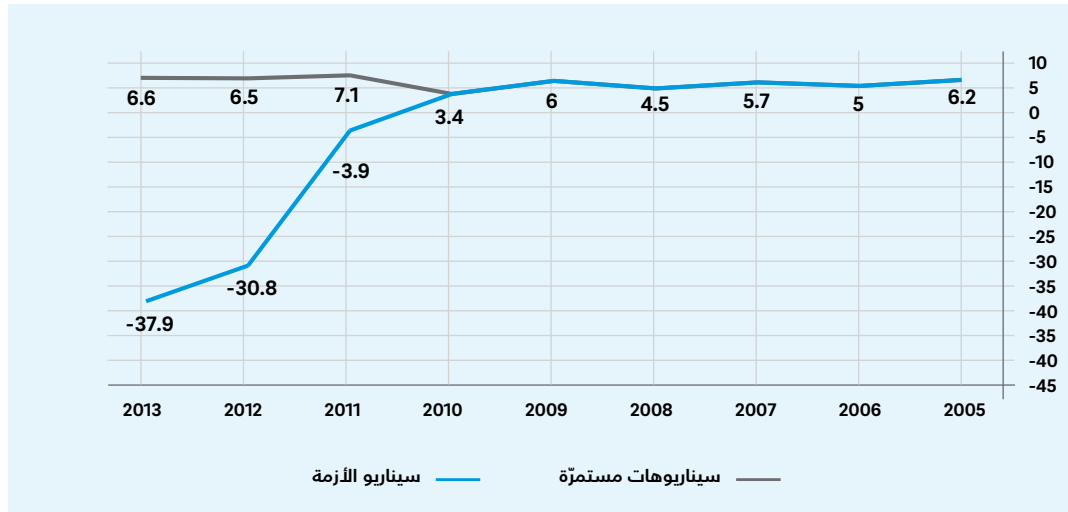
ينبغي وضع نموذج تنمية جديد يتمحور حول الاستثمار في الشباب للعقود المقبلة، لأنهم يُمتلئون أمل اليوم وواقع الغد؛ لكن من السهل فقد المنظور نظراً إلى عدم اليقين في المنطقة العربية اليوم. ومع أزمةٍ تلي أخرى، كثيراً ما تُركّز خطط السياسات على أكثر القضايا إلحاحاً بدلاً من أهمها؛ حيث لا بُد من القيام بخطوةٍ إلى الوراء وتقييم كل حالةٍ على حدة. فالسكان في عددٍ متزايدٍ من البلدان العربية يُعانون ابتئاساً حاداً، ونسيجاً مجتمعياً مُوهناً، وتهديداتٍ متزايدةً للأمن الشخصي، وشعوراً متنامياً بالعزلة الفردية؛ وثمة بضعة بلدان في المنطقة على وشك التفكك. وغالباً ما تكون الأسباب الكامنة افتقاراً إلى تقدّم اجتماعي واقتصادي، ومشاركةٍ محدودة في السياسة والمجتمع. وينبغي للبلدان العربية جعل توسيع حدود الفرص بين الشباب أولويةً. وفقاً لذلك، فإن جزءاً

الشكل 4.8 أ مجموع الخسائر المترتبة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الإرهاب، العراق، 2005-2014



المصدر: Institute for Economics and Peace 2015.

الشكل 4.8 ب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2005-2013 في سيناريو الأزمة وسيناريوهات مستمرة (بالأسعار الثابتة 2000)، سورية

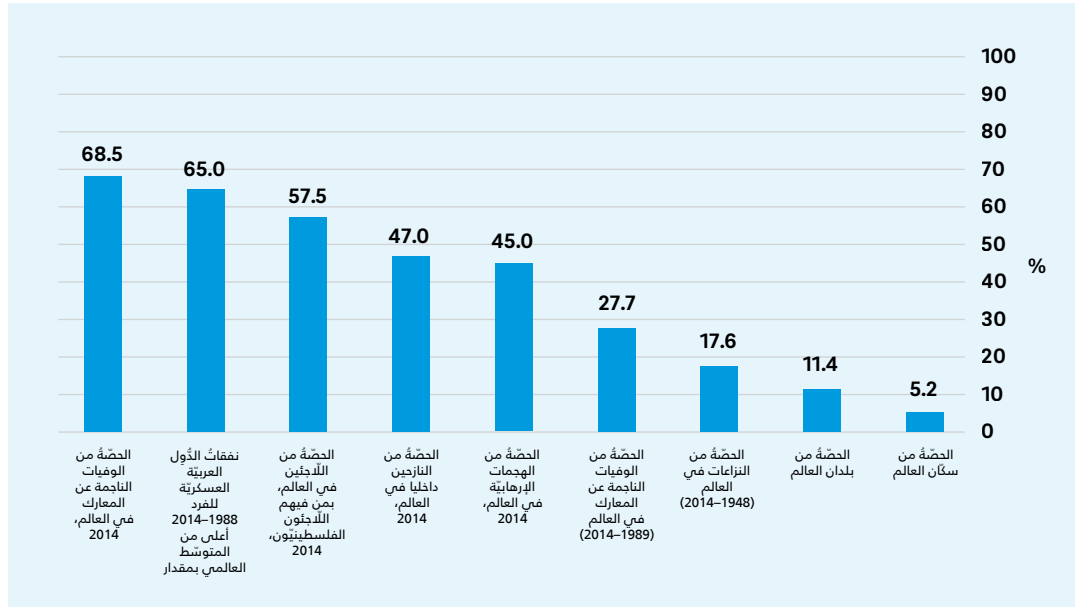


المصدر: Mehchy 2015.

بالشباب أن تُطوّر بناءً على مشاوراتٍ مكثّفة مع أصحاب العلاقة، بمن فيهم الشباب الممثلون من خلال منظماتٍ شبابية؛ وأن تضمن مشاركة جميع فئات الشباب. علاوةً على ذلك، ينبغي لجميع السياسات الخاصة بالشباب أن تُدعم وتُرصّد استنادًا إلى مؤشراتٍ تقيس التقدم المحرز في تعزيز قدرات الشباب وتوسيع الفرص المتاحة. ويتعيّن أن يكون التنفيذ والرصد مسؤوليّة وزارات التخطيط واللجان المشتركة بين الوزارات؛ كما يتعيّن إشراك المنظمات الشبابية في عملية التنفيذ والرصد لضمان الملمّية والمساعدة على تعريف القيود.

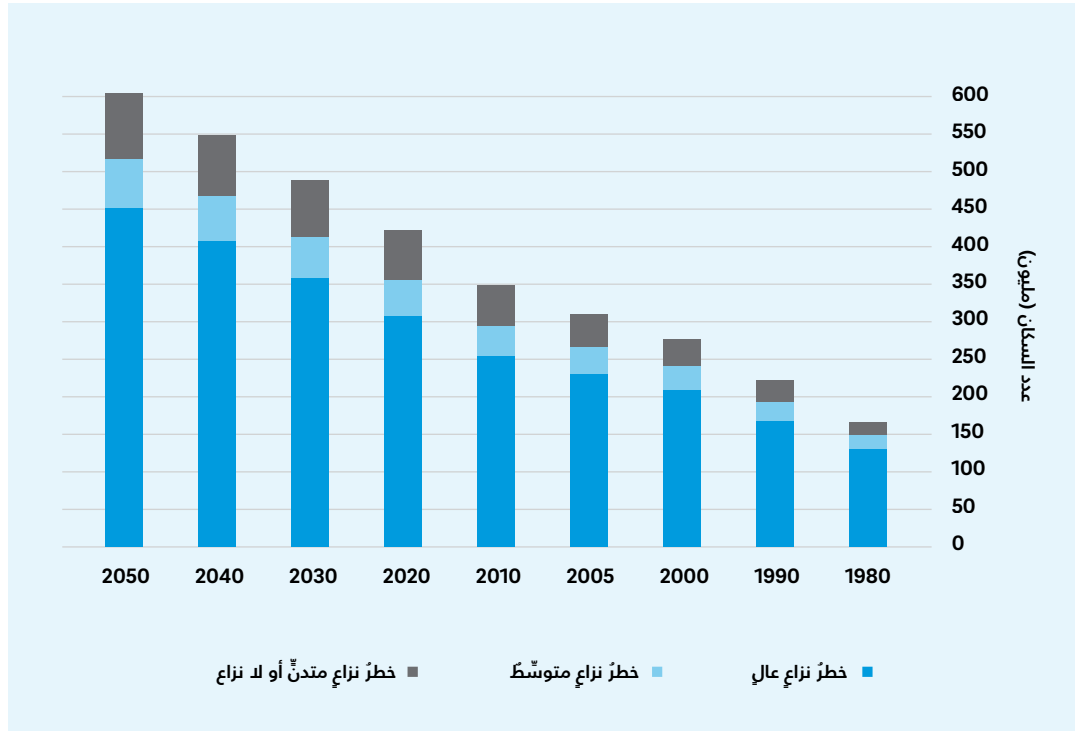
تتطلب بالتالي تدخّلاتٍ سياساتية موجّهة تُستمدّ من فهم مشترك لضرورة الحفاظ على العدالة الاجتماعية والمساواة. وبأخذ هذا التحليل في الاعتبار، يُعتبر هذا التقرير أنّ نموذج تنمية جديرًا بالشباب يجب أن يتضمّن السلام والأمن كهدفين شاملين، والركيزتين الأساسيتين اللّتين هما بناء القدرات (من خلال الرعاية الصحية والتعليم) وتوسيع الفرص (في العمل والمشاركة) (الشكل 8.8). يجب ألا تُعدّ الخطوط العريضة المقترحة من خلال هذا التقرير لنموذج التنمية هذا نهجًا قائمًا بذاته، بل يجب أن تُدمج في السياسات الوطنية. وينبغي للسياسات الخاصة

الشكل 5.8 المنطقة العربيّة: موطن 5 في المئة من سكّان العالم، ولكنّ...



المصدر: حسابات فريق التقرير استنادًا إلى: START 2015, SIPRI 2015, UCDP/PRIO 2015, UCDP 2015, UN DESA 2013, and UNRWA 2015.

الشكل 6.8 إذا كان للماضي أن يُنبئ بالمستقبل: أكثر البلدان العربيّة عرضةً لخطر النزاع هي التي يسكنها أكبر عددٍ من السكّان في المنطقة



ملحوظة: يُعرّف خطر النزاع العالي بناءً على 16 عامًا أو أكثر من النزاع في 1946-2013؛ ويُعرّف خطر النزاع المتوسط بناءً على 5 أعوامٍ إلى 15 عامًا من النزاع في 1946-2013؛ ويُعرّف خطر النزاع المتدنّي أو لا نزاع على أساس أقل من 4 أعوامٍ من النزاع في 1946-2013. المصدر: حسابات فريق تقرير التقرير استنادًا إلى UNDESA 2013c and UCDP/PRIO 2014.

1.2.8 تحقيق السلام والأمن

الدور الإيجابي الذي يمكن للشباب القيام به في إنهاء النزاع وبناء السلام؛ وهذا هو الأمر أيضًا بسبب الترابط الوثيق بين العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والسلام في الحياة اليومية للشباب. فمن خلال إشراك الشباب على نحو منتج في المجتمع بوسائل تُعزّز فرص كسب عيشهم، يُمكن إلى حدٍ كبير أن يُعالج تُعرّض الشباب للأذى. فلو كُبح الشباب بافتقارهم إلى الخبرة، وإقصائهم عن عمليات صنع القرار السائدة، وتهميشهم السياسي والاجتماعي المتعمد، فعندئذٍ سيفقد عددٌ كبير من الناخبين حاسمًا ولازمًا لتحقيق السلام والتنمية.

يجب تشجيع مشاركة الشباب في جمعيات وحركات شبابية طوعية، وضائها؛ إذ يمكن للمنظمات الشبابية المحلية أن تقوم بدور هام في التغيير الاجتماعي، وتكون كحلقة وصل رئيسية بين المجتمعات المحلية. ويُمكن للشباب، من خلال مشاركتهم في جمعيات وحركات، أن يُصبحوا أكثر مشاركة في بناء السلام وعمليات أخرى تسعى إلى تحسين نوعية حياة السكان.

يجب تشجيع التربية من أجل السلام في البلدان العربية، حيث يمكن لتعزيز ثقافة السلام والاندماج في المجتمع لتحقيق تنمية مستدامة أن يُساهم في الحد من العنف. وينبغي للحكومات، والمؤسسات الدينية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني استثمار الموارد في تعزيز التربية من أجل السلام، بما في ذلك برامج إعادة توجيه تُعزّز قيمة التعايش السلمي. فمثل هذا النوع من التعليم سيساعد الشباب على تقدير قيمة السلام، ما يجعل إشراك مجموعات متطرفة بين الشباب أكثر صعوبة. وينبغي لتربية السلام أن تُدمج في المناهج من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي؛ كما يُمكن تقليص الجنوح إلى المغالاة أو التطرف الفكري بين الشباب والأيدولوجيات المُغرضة التي تدعم التطرف العنيف في الإسلام بضمنان توجيه القادة الرُحيين رسائل اعتدال في المساجد، وكذلك من خلال مبادرات تُعرض على شاشات التلفزة، من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية والمناقشات الجماعية. ويتعين على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أن تتشارك مع فنانين ومُنْتَجِي أفلام لخلق برامج مصممة لمواجهة روايات تُشجّع الجنوح إلى المغالاة أو التطرف الفكري بين الشباب. ولمواجهة الاتجاه المدمر للنزاع والعنف، ينبغي للحكومات العربية أن تتعاون لتبني رسالة اعتدال وإبصارها عبر تدخلات تُركّز على الحوار، وبناء السلام، ومنع نشوب النزاعات.

تمت حاجة إلى أدوات جديدة لتشجيع المشاركة الفعالة للشباب في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولتعزيز آفاق التغيير الاجتماعي السلمي والشامل في المنطقة. وفي البلدان التي تشهد نزاعات، يكون الشباب فاعلين على نحو حاسم في بناء السلام والتغيير الاجتماعي الإيجابي. فتصوير الشباب كأدوات عرضية أو ثانوية للنزاع يُهمل حقيقة أن في إمكان الشباب القيام بدور حاسم في تسهيل انتقال سلمي نحو مجتمع جامع، إذا كانوا قادرين على المساهمة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فمشاركة الشباب في صنع القرار على جميع المستويات مفتاح لتحقيق حل سلمي للنزاع ومشكلات صعبة أخرى.

ينبغي للحكومات تسهيل مجال مفتوح للحوار من خلال آليات رسمية وغير رسمية لنقاش عقلائي ولمناقشات حول مستقبل المجتمع، خصوصًا مستقبل الشباب. ويبدو أن تونس حققت ذلك، حيث صيغ الدستور الجديد بطريقة تشاركية،

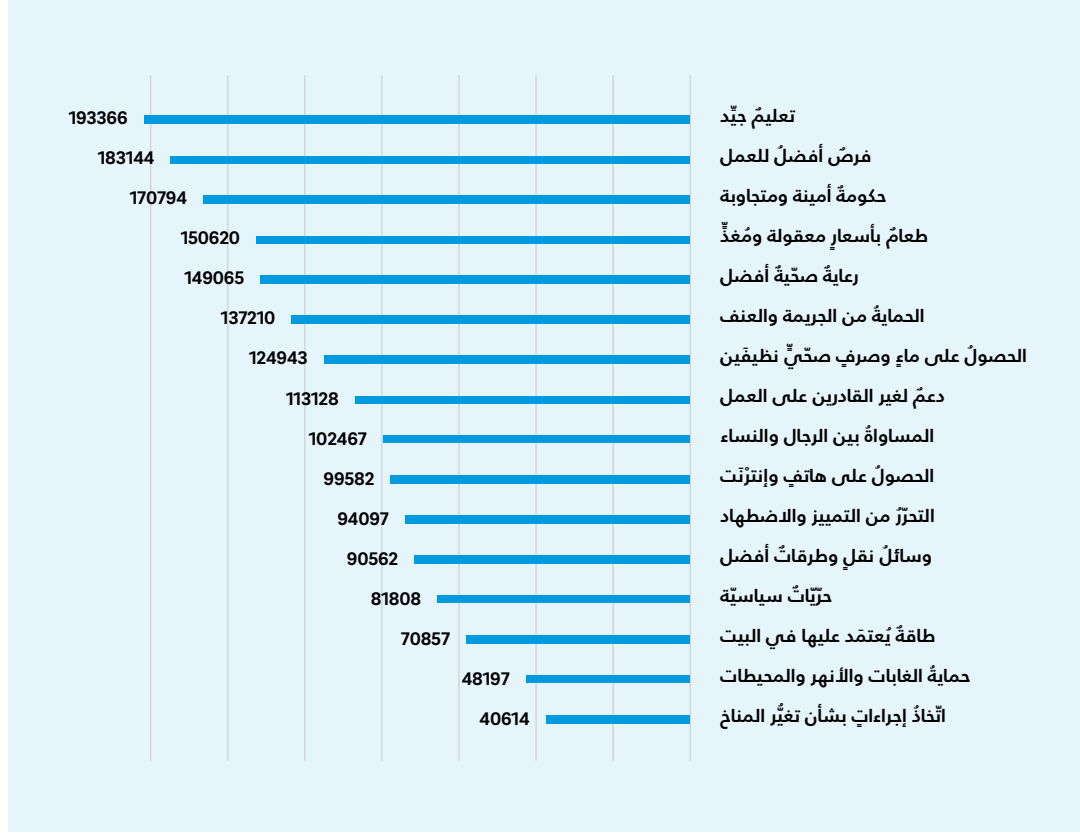
يتطلب تمكين الشباب وجود بيئة وطنية وإقليمية مواتية للسلام والأمن. فالنزع المسلح أحد أخطر التحديات الذي تُواجهه غالبية الشباب اليوم في المنطقة العربية، ما يجعلهم عرضة للتورط العسكري الطوعي وغير الطوعي. والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحدودة عوامل رئيسية تتسبب في جعل الشباب عالقين في النزاع؛ والإقصاء بين الشباب عنصر رئيسي في النزاع. لذا، لا يمكن تحقيق سلام مستدام من دون مشاركة الشباب الفعالة في المناقشات والجهود والتدخلات الأخرى لضمان السلام واستتباب الأمن.

بينما يدرك الشباب في المنطقة العربية التكاليف المروعة للحرب والنزاع المدني، ينمو توفهم إلى السلام والأمن اللذين تعتمد عليهما التنمية. وللنزع تكلفة اقتصادية عالية، بما فيها تكلفة الفرصة البديلة للنفقات العسكرية؛ كما يُخفّض الاستثمار بنسبة 10 في المئة أو أكثر. في الوقت نفسه، يُقلل النمو مخاطر النزاع بتعزيزه مداخل أعلى.¹⁶

يجب اتخاذ مبادرات جادة في المنطقة العربية لمواجهة آثار النزاع وإنهاء الحرب. ويبقى النزاع العربي-الإسرائيلي أحد أهم التحديات في المنطقة؛ إذ هو ذو أهمية قانونية وأخلاقية واسعة، وتركيز رئيسي للحياة السياسية في المنطقة، حيث تحتل قضية فلسطين بؤرة الاهتمام في الرأي العام العربي. فوفقًا لمؤشر الرأي العام العربي 2015 من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يعتقد 75 في المئة من العرب أن قضية فلسطين ليست قضية فلسطينية فحسب، لكنها أيضًا قضية عربية، ويعارض 85 في المئة الاعتراف الدبلوماسي من بلدان عربية بدولة إسرائيل. وعلى مدى عقود، كان النزاع من اللوازم الضمنية في مواجهات إقليمية وعالمية أخرى؛ ويجب أن يكون شاملاً النهج المتبع في حل النزاع وصلاته بالقضايا السياسية والاقتصادية الأخرى. فيموجب القانون الدولي، أي احتلال يتحول إلى نظام سيطرة وحكم على المدى الطويل لا مبرر له وغير قانوني. ومن منظور تنمية إنسانية، وحدهما إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلتها عام 1967 واستعادة حقوق الفلسطينيين، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير، سوف يأتيان بالسلام؛ إذ ساهم غياب السلام إلى حد كبير في إحباط التنمية الإنسانية في المنطقة.

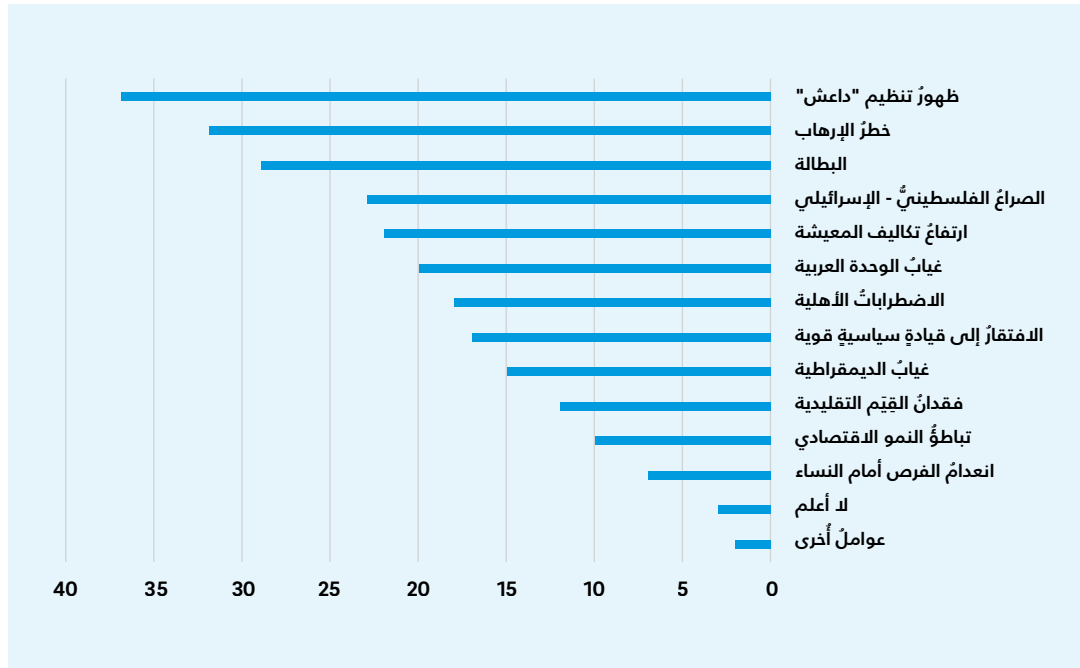
داخل البلدان، يجب على خطة للسلام والأمن تسعى إلى إدماج الشباب أن تُمثل جهدًا جماعيًا يشمل جميع مستويات الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. فمن خلال مشاركة الشباب، ينبغي للخطة أن تُهدف إلى خلق المزيد من التماسك والإدماج وتوفير مساحة للابتكار في أوساط الشباب؛ وأن تتهض بأعباء التعاون المحلي والوطني والإقليمي. من الحتمي ضمان المشاركة الفعالة والمنهجية والمجدية للشباب في الجهود الرامية إلى معالجة قضايا السلام والأمن بسبب الجغرافيا وأسباب سياسية. ومن الأهمية بمكان إدراك

الشكل 7.8 أ عالمنا: أولويات البلدان العربية



المصدر: UN 2014b.

الشكل 7.8 ب تصورات الشباب: ما هي، في اعتقادك، العبء الكبرى التي تواجه منطقة الشرق الأوسط؟



المصدر: Asda'a 2015.

الشكل 8.8 نموذج تنمية جدير بالشباب



إدارة الأزمات وحلّ النزاعات. وهذا الافتقار إلى القدرة هو جزئياً نتاج التشطّي الذي يُميّز المنطقة. وتعمل جامعة الدول العربية، التي أُنشئت على أساس التضامن الثقافيّ العربيّ، بوصفها ساحةً للوصول إلى توافق في الآراء وإظهار الوحدة بين الدول العربية. مع ذلك، ثمة جهات فاعلةً فردية خارج نطاق الجامعة هي التي تتولّى جهود إدارة النزاعات وتسوية الخلافات. وبالتالي يكون إنشاء آليات إقليمية فعّالة للتعامل مع الأزمات أحدّ التحديّات التي تواجهها البلدان العربية. فما دامت هذه الآليات غير موجودة، فإنّ الأزمة في المنطقة ستستمرّ في استدرج تدخّل خارجيّ أحاديّ أو متعدّد الأطراف. من خلال تسليط الضوء على الواقع المُعاش لبلدان في غرب البلقان وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حققت تقدماً في معالجة النزاعات العرقية والإقليمية، سيكون تبادل الخبرات عبر الإقليمية مفيداً للمنطقة العربية؛ كما يُمكن توكيد الدروس المستفادة من خلال إدماج الشباب في المساعي لتحقيق سلام مستدام. وقد سعت بعضُ البلدان إلى إنهاء النزاعات وتعزيز بناء السلام بفرض قيود على حصول المدنيين على الأسلحة، ووضع معاييرٍ للتغطية الإعلامية في النزاعات بهدف معالجة العنف المتفشّي في وسائل الإعلام.

اعترفت قراراتٌ عدّة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بأهميّة مشاركة الشباب وتمكينهم في حالات ما بعد النزاع. واعترفت هذه القرارات بالصلة المباشرة بين إقصاء الشباب وبين الاضطرابات وانعدام الأمن في العالم. وبالتالي، فإنّ حماية الاشتراك الشبابيّ المُجدي في الجهود المبدولة لدفع عملية السلام والأمن خطوةً معقولة.

واستُكمل إجراء انتخاباتٍ حرة ونزيهة والتداول السلمي للسلطة عام 2014. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، تلقّت لجنة الحوار الوطني الرباعيّة التونسيّة جائزة نوبل للسلام لدورها الرئيسي في التوسط بين مختلف الأطراف المشاركة في الحياة السياسيّة في البلاد بعد عام 2011. وفي خطاب القبول، ذكرت اللجنة الرباعيّة أن جهود الشباب التونسي أتاحت للدولة مجالاً طيّ صفحة الأنظمة الاستبداديّة.

ما لم يُشجّع الشباب، تكون عملية التنمية وبناء السلام معرّضةً للخطر. وينبغي لإدارة النزاع وبناء السلام الاستباقية أن تستفيد من المنعة الرائعة التي أظهرتها النساء، حيث يجب وضعهنّ في مركز السياسات الوطنيّة الرامية إلى تحقيق التنمية وبناء السلام. ويتعيّن على البلدان نزح الحواجز الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافية المؤثّرة في النساء لضمان أن يكون لهنّ إمكانٌ متساو في الحصول على التعليم والتدريب المهني والفرص المتكافئة للمشاركة الكاملة في المجتمع، بما في ذلك الساحة السياسيّة. ويجب على الحكومات والمجتمع المدني أيضاً تعزيز مشاركة الفتيات والشابات على نحو أكبر، باعتماد تدابيرٍ لتشجيع القدوة المناسبة وتسهيل التوفيق بين العمل والحياة الأسريّة.

تواجه الدّول العربيّة كلّها مجموعةً من التحديّات المتعلقة بالسلام والأمن، وهو ما يمكن أن يُوفّر الزخّم لتعاون عربي. فنهج الأحاديّة والثباتية لم يعد كافياً، ومن غير الممكن أن تُعالج الحكومات الوطنيّة وحدها أيّاً من أكثر القضايا إلحاحاً. مع ذلك، تتسم المنظمات الإقليمية العربية بالضعف على نحوٍ ملحوظ، وثبتت عدم قدرتها على أداء دورٍ حاسم في

الم

وقرار مجلس الأمن الدولي بشأن الشباب والسلام والأمن أداة قوية لإشراك الشباب في هذه الجهود، ومن ثم إلى تعزيز بناء السلام (الإطار 8.1). فتمكين الشباب ليس مجرد مسألة مساواة أو عدالة، لكنه عن السلام والأمن العالميين؛ إذ السلام وحقوق الإنسان قيم عالمية تُوجد الشباب في جميع أنحاء العالم. مع ذلك، يجب أن تكون إقامة العدل والمساواة عبر الأجيال الخطوة الأولى في الاعتراف بدور الشباب في بناء السلام.

2.2.8

توسيع القدرات: رعاية صحية وتعليم عالي الجودة

ثمة اتفاق واسع النطاق على أن الإنجازات التعليمية والصحية الجيدة في وقت مبكر في الحياة ذات أهمية بالغة للتنمية المعرفية والمادية الفردية المناسبة. فالتعليم والصحة الجيدة في السنوات الباكرة من الحياة ممكنان للمساهمة الاقتصادية الإنتاجية والمشاركة المدنية في مرحلة البلوغ. ومن بين الحواجز المحددة في هذا التقرير أمام تحسين الصحة بين الشباب في المنطقة العربية هي الصعوبات التي يواجهها هؤلاء الناس في الحصول على خدمات ومعلومات لمعالجة مخاوفهم بشأن صحتهم، فضلاً عن عدم قدرتهم على صياغة احتياجاتهم الصحية. وتعالج قلة من أنظمة الرعاية الصحية احتياجات الشباب الصحية، خصوصاً في مجال الصحة الإنجابية والصحة النفسية. وقد وضع النزاع أيضاً أنظمة الرعاية الصحية تحت ضغط هائل في بعض البلدان، ما يجعل الرعاية الصحية بين الأطفال والشباب متعذرة ويخلق مضعفات أخرى؛ فيما هناك أعداد ضخمة من المصابين والملابئين والمشردين مرتبطة بالنزاع. وتوفر المنظمات الدولية ووكالات الإغاثة الإنسانية معظم الرعاية الصحية، لكن الحصول عليها لا يزال مشكلة كبيرة.

الصحة بين الشباب أحد المحددات الرئيسية لنتائج صحية على المدى الطويل؛ غير أن تغطية الرعاية الصحية الممتازة والمنصفة من خلال رعاية صحية شاملة وخدمات صحية مواتية للشباب ما هي إلا نصف الحل¹⁷. النصف الآخر هو الوعي والمشاركة والفعالية بين الشباب. بين أكثر التدخلات فاعلية لتعزيز رفاه الشباب هي تلك التي تعالج المحددات الاجتماعية والبنوية للصحة، بما

فيها ترويج بيئات اجتماعية ومادية سليمة ومعالجة أوجه عدم المساواة. وإحدى الوسائل الرئيسية لتعزيز الصحة بين الشباب تغطية شاملة للرعاية الصحية كي تضمن حصول جميع الناس على ما يلزم من «الخدمات الصحية التعزيزية والوقائية والعلاجية والتأهيلية بما يكفي لأن تكون فعالة، مع ضمان ألا يؤدي استخدام هذه الخدمات أيضاً إلى تعريض المستخدم لمصاعب مالية»¹⁸. فتنفيذ مخططات تغطية الرعاية الصحية الشاملة بين الشباب، بما في ذلك الرعاية الصحية النفسية ودمج التربية على الصحة الجنسية والإنجابية في المدارس، يُمثل تدخلاً برنامجياً مهماً يمكن أن يُحسن نوعية الحياة لدى الشباب. في بلدان عربية عدة، تشمل حواجز توفير الرعاية الصحية تكاليف عينية عالية، والنوعية الرديئة للرعاية، ونقص المهنيين الصحيين المدربين، والافتقار إلى الحصول على أدوية وتقنيات أساسية، وأوجه القصور في نظم المعلومات الصحية. ومجرد توفر خدمة في ظرف معين لا يضمن تقديمها عادلاً للرعاية الصحية. فالرعاية يجب أن تكون متبصرة ومقبولة وفعالة، وتستخدمها أكثر الفئات حرماناً.¹⁹ خارج المنطقة العربية، استثمرت بعض البلدان في مبادرات خلاقة بقيادة القطاع الخاص، مثل مخططات التأمين الصحي الصغير التي تُعتبر خياراً تمويلياً محتملاً لشمّل الفقراء.²⁰ وفي حين أنّ هذه المخططات مناسبة لتوفير الرعاية الصحية للمسنين أو لوتية لا لكون هذا حق كبار السن فحسب، ولكن أيضاً بسبب العبء الذي يمثله كبار السن بين أفراد الأسرة الأصغر سناً. ففي غياب توفير الرعاية الصحية بقيادة الدولة، يتعين على الأفراد الأصغر سناً في الأسرة تأمين الرعاية للمسنين بينهم. هذا هو الحال على نحو خاص في البلدان العربية، حيث يُتوقع وصول حصة من البالغين في سن 60 عاماً وما فوق إلى 11.7 في المئة في عام 2050؛ مرتفعة من 4.3 في المئة عام 2015.²¹

ينبغي للحصول على الرعاية الصحية المناسبة في المنطقة العربية ألا يكون مرتبطاً بمخططات تأمين قائمة على العمالة أو الوضع الوظيفي. فالبلدان العربية تُقدم إعانات مفرطة لدعم الغذاء والوقود (10 في المئة من التكلفة)؛ ولذلك فإن هناك مساحة مالية وافية لدعم نظم رعاية صحية عامة أكثر فعالية. في الواقع، وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، يمكن لأي بلد يُنفق ما يُعادل 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي أن يُوفر حدًا أدنى من مستوى التأمين الاجتماعي والصحي الشامل. فعدم المواد الغذائية لا يُعالج مشكلة نقص التغذية التي هي مرض متوطن في المنطقة العربية؛ وما يجب حله أولاً هي الحواجز الاجتماعية التي تُحدّد عدم الوصول إلى الدخول الأساسية والخدمات الجهرية. ويمكن أن تُكون المصاريف الصحية النثرية ما يزيد على 50 في المئة من إنفاق الأسر في المنطقة العربية ومحدداً رئيسياً للفقير وعدم المساواة.²²

يجب على الحكومات في المنطقة العربية أن تتبصر في كيف يُمكن لعمال القطاع غير الرسمي وعمال الأجور المنخفضة العاطلين من العمل إحراز إمكان الحصول على خدمات اجتماعية جهرية ودخول أساسية. ويثير استطلاع الموارد المالية تساؤلات حول إدراج بعض الناس، وليس غيرهم؛ كما يمكن وصم الذين يحصلون

البطار 1.8 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الشباب والسلم والأمن

الشراكات

في 9 كانون الأول 2015، تبنّى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2250 (2015) الذي:

1. يَحثّ الدول الأعضاء على النظر في السبل الكفيلة بزيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات في المؤسسات والآليات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك مؤسسات وآليات مكافحة التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب، والنظر، حسب الاقتضاء، في إنشاء آليات متكاملة تكفل مشاركة الشباب بصورة مُجدية في عمليات السلم وحل المنازعات؛

2. يدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى أن تراعي، حسب الاقتضاء، مشاركة الشباب ووجهات نظرهم، بما في ذلك عند التفاوض بشأن اتفاقات السلم وتنفيذها، مع الاعتراف بأن تهميش الشباب يؤثر سلباً في الجهود الرامية إلى بناء السلم المستدام في جميع المجتمعات، بما في ذلك، في جملة أمور، مراعاة جوانب محددة من قبيل:

(أ) احتياجات الشباب أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين ولأغراض إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير بعد انتهاء النزاع؛

(ب) التدابير التي تدعم مبادرات السلم الشبابية المحلية والعمليات التي تضطلع بها الشعوب الأصلية لتسوية النزاعات، والتي تُشرك الشباب في آليات تنفيذ اتفاقات السلم؛

(ج) التدابير الرامية إلى تمكين الشباب في مجال بناء السلم وحل النزاعات؛

الوقاية

10. يَحثّ الدول الأعضاء على تهيئة بيئة تمكينية تشمل الجميع وتحظى فيها الجهات الفاعلة من الشباب، على اختلاف مشاربهم، بالاعتراف والدعم المناسب لتنفيذ أنشطة منع العنف ودعم التماسك الاجتماعي؛

11. يشدد على أهمية وضع سياسات للشباب تسهم بشكل إيجابي في جهود بناء السلم، بما في ذلك تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعم المشاريع الرامية إلى تنمية الاقتصادات المحلية، وتوفير فرص العمل والتدريب المهني للشباب، والنهوض بتعليمهم، وتشجيعهم على مباشرة الأعمال الحرة والمشاركة السياسية البناءة؛

12. يَحثّ الدول الأعضاء على القيام، حسب الاقتضاء، بدعم التدقيق الجيد في مجال السلم على نحو يزوّد الشباب بالقدرة على المشاركة البناءة في الهياكل المدنية والعمليات السياسية الشاملة للجميع؛

13. يدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى النظر في استحداث آليات لتعزيز ثقافة السلم والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان تعمل على إشراك الشباب وتثبيط مشاركتهم في أعمال العنف والإرهاب وكرهية الأجانب، وجميع أشكال التمييز؛

المصدر: UNSC Resolution S/RES/2250, 2015.

على شبكة الإنترنت. مع ذلك، غالبًا ما تكون المواد التعليمية التقليدية منخفضة الجودة؛ ويمكن تسخير تقنيات جديدة لخلق فرص تعلم تتحدى الدور التقليدي للمدارس والجامعات. ويجب أن يُقترن هذا الأمر مع إمكانية أكبر بين هؤلاء الأفراد المفتقرين الآن إلى الإنترنت وإغناء المحتوى العربي للمواقع وشبكات المعلومات.

على المساعدة. وقد يُشكّل هذا الاستطلاع أيضًا خطر خلق تَبَعِيَّة بين الفئات الضعيفة، ويزيد بالتالي تفاقم مشاكل الفقر على المدى الطويل. وهذه المسألة هامة على نحو خاص بالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة العربية.

ينبغي للتعليم، خصوصًا في مجتمعات صغيرة، أن يكون موضع اهتمام للجميع في المجتمع، ولكل الجهات الحكومية بدلًا من وزارة أو اثنتين، ولقطاع الأعمال الخاصة والمجتمع المدني؛ وهذا أمر مهم بصورة خاصة في مجال التعليم العالي.²³ ويتعين أن يكون التغلب على فشل نظام التعليم من أولويات أصحاب القرار والمُربين الذين يجب أن يسعوا جاهدين إلى تحقيق توافق مناسب بين مخزجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل. وينطوي ذلك على مسح لتوزيع الالتحاق عبر المواضيع والمهارات والتخصصات، وترقيات في التعليم التقني، ومراجعة المناهج الدراسية لتعزيز مهارات حل المشكلات، والقدرة الريادية والإدارية، وقيمة العمل الحر. وينبغي للتعليم أيضًا تعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للنساء وتشجيع المواقف المؤيدة للنوع الاجتماعي. وقد حققت جهود وطنية على درجة عالية من التوسع الكمي في التعليم الأساسي، خصوصًا في أغنى البلدان العربية وأقلها كثافة سكانية عالية؛ غير أن الحاجة إلى تعزيز شمول نظم التعليم ومخزجاته، وبخاصة التعليم العالي، مهم في البلدان العربية الفقيرة. ويُمثل تحسين نوعية التعليم تحديًا أكبر (الإطار 8.2).

3.2.8 توسيع الفرص: الوظائف والتعبير عن الرأي

غالبًا ما تقاس البطالة بين الشباب الباحثين عن العمل لأول مرة في المنطقة العربية بسنوات، لا بشهور. وعلى الحكومات أن تعتمد سياسات تشجع نموًا شاملاً يقوده التوظيف ويُرَكِّز على قطاعات اقتصادية تتفع الفقراء. وينبغي للسياسات الرامية إلى كسر حلقة الفقر التركيز أيضًا على الشباب، نظرًا إلى الروابط بين الفقر ونقص التعليم والمهارات، وعدم وجود فرص عمل لائقة.

تسهيل عملية انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل بتوفير توجيه مهني وإرشاد أمر مهم؛ ويجب أن تقترن الاستراتيجية ذات الصلة باختبارات قدرات تساعد الشباب على تحديد

إن تحسين التخطيط والتعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ضروري لمواءمة النظم التعليمية مع سوق العمل. وثمة أمل ضئيل لإصلاح التعليم ما لم يظهر تعاون كبير بين مؤسسات التعليم والمجتمعات المحلية؛ حيث يتطلب دمج المدارس في المجتمع قنوات متعددة للتفاعل بين المدارس والمجتمعات المحلية، وليس مجرد أولياء أمور الطلبة.

يشهد التعليم تحولًا هائلًا كنتيجة للتورة الرقمية، إذ يكتسب الأطفال والشباب إمكان الوصول إلى مصادر واسعة من المعرفة، تتميز بمقررات دراسية ذات جودة عالية على الإنترنت، ومرافق تعليمية وغيرها من المواد

الإطار 2.8 فاهم مش حافظ*

إلى قواعد اللغة العربية. ومُنِح تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية أيضًا فرصة إجراء التجارب. وكانت الأكاديمية تُنتج أشرطة فيديو تعليمية على أساس تعهيد المعرفة الجماعي بين مجموعة من المتطوعين والخبراء الذين يساعدون على مراجعة وإنتاج محتوى يُعرض بطريقة جذابة غير تقليدية. وجذبت الأكاديمية في أعوامها الأربعة ما يزيد على «نصف مليون متابع على الفيسبوك وأكثر من 9 [ملايين] مشاهدة على اليوتيوب».

كانت 'أكاديمية التحرير' ** منصّة غير ربحية على شبكة الإنترنت للتعلم التعاوني تهدف إلى بناء أكبر مكتبة فيديوية عربية لتوفير محتوى تعليمي إلى الشباب في عمر 13-18 عامًا في مصر. ونشر موقع الأكاديمية أكثر من 400 شريط فيديو تعليمي منظمة كمقررات دراسية في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الحياة، أي العلوم الطبيعية والرفاه؛ والإنسانية، أو العلوم الإنسانية واللغات؛ والأرقام، أو الرياضيات والتقنية. وشملت المقررات الدراسية مواضيع من الفيزياء وعلم الفلك

* عبارة معناها 'التفكير الناقد، لا الحفظ عن ظهر قلب' وتستخدم لانتقاد التركيز المفرط من الأنظمة التعليمية العربية على التلقين لإحدى وسائل التعلم.

** في 10 آب/أغسطس 2015، أوقفت أكاديمية التحرير نشاطها بعد 4 سنوات من إنشائها بسبب نقص التمويل المصدر: أكاديمية التحرير <http://tahriracademy.org>.

البطار 3.8 الشباب والابتكار: كرم للطاقة الشمسية

كرم للطاقة الشمسية ('كرم سولار')، التي أسسها راديون مصريون شباب، شركة تقنية وتكامل للطاقة الشمسية تُوفّر حلولاً مبتكرة باستخدام الطاقة الشمسية للقطاعات الزراعية والصناعية والسياحية والأعمال التجارية. وكانت 'كرم سولار' منذ تأسيسها في عام 2011 أكبر شركة خاصة لتكامل الطاقة الشمسية خارج نطاق الشبكة الرسمية في مصر والرائدة في هذا المجال، مع خبرة استثنائية حائزة على جوائز في تطوير محطات ضخ عالية السعة بالطاقة الشمسية، بما في ذلك أكبر نظام ضخ وريّ هجين خارج نطاق الشبكة في المنطقة. وتقدّم 'كرم سولار' أيضاً محطات طاقة شمسية على مستوى الميغواط خارج نطاق الشبكة ومنشآت تدرّجية المنفعة متصلة بالشبكة. وتتركز مشاريع أخرى على ألواح شمسية خاصة، ومنذ عهد قريب على طاقة الرياح. ففي 18 تشرين الأول/أكتوبر عام

المصدر: ومضة: 2015/karmsolar-first-license-solar-power-off-grid. KarmSolar/10/http://www.wamda.com/memakersge/2015
www.karmsolar.com

مهنة تتناسب مع قواهم واهتماماتهم. وقد بدأ عددٌ متزايد من جامعات المنطقة في تقديم خدمات توجيهية أو زيادة الخدمات الموجودة باستخدام تقييمات نفسية. خلقت محدودية فرص الحصول على المعلومات والتركيز المالي هيكلاً اقتصادياً يخدم مجتمعاً مغلقاً من رجال الأعمال؛ وفي وسط هذا الهيكل الاقتصادي التقييدي، يُوسّع الشباب في المنطقة العربية مداخلهم إلى النشاط الاقتصادي. هكذا، يُطلق الرياديون الشباب ذؤو التوجّه الاجتماعي في المنطقة مبادرات تركز على إعادة التدوير، والطاقة المتجددة، والتغذية الجيدة، والتوعية والتدريب بشأن المعلومات (الإطار 8.3). وينبغي للحكومات تشجيع هذه الجهود أو على الأقل عدم النظر إليها بوصفها تعدياً على صلاحيات الحكومة. ومن الأمثلة على هذه المشاريع، كرم للطاقة الشمسية ('KarmSolar')، وهي شركة مصرية مُجدية تجارياً تُركّب خارج نطاق شبكة الكهرباء الوطنية محطات عالية السعة لضخ المياه بالطاقة الشمسية تُقلّل الاعتماد على الديزل؛ و'Visualizing Impact' (أثر الصور البيانية)، وهي شركة مقرها في لبنان تهدف إلى تحسين الشفافية وجذب الانتباه إلى وجهات نظر الأقليات بتصور البيانات حول قضايا اجتماعية وبيئية وسياسية واقتصادية. في عام 2013، فازت الشركة بالجائزة المرموقة 'أرس إلكتروكا'. يتعيّن تيسير الوصول إلى المعلومات لمساعدة الشباب على اختيار المهنة، واعتناق الفرص للمشاركة المدنية، والانخراط سياسياً. ومن المهم خصوصاً الوصول إلى بيانات سوق العمل، وبخاصة القطاعات التي يُرجّح أن تنمو وتخلق فرص عمل؛ إذ من شأن ذلك مساعدة الشباب على اتخاذ القرارات المهنية السليمة. ويُمكن للوساطة في سوق العمل أن تُسهم أيضاً في تحسين عملية صنع القرار. وقد مهّدت الطريق في البرمجة المبتكرة منظمات الشباب والقطاعات الخاصة في المنطقة، مثل 'بيت.كوم'؛ حيثُ شرع العديد من هذه المنظمات والشركات الناشئة التي يُدير بعضها شباب في مبادرات لمطابقة الوظائف وتأمين الوساطة. وبينما تستمرّ العلاقات الشخصية في أداء دور رئيسي

لتأمين فرص العمل، يُمكن لمثل هذه المنصات توسيع فرص الحصول على المعلومات والاندماج بين الفئات المهمّشة. الوصول إلى أصول مالية واجتماعية أمر حاسم لمساعدة الشباب على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة والمشاركة على نحو مُثمر في بلدانهم. وتعتبر حصول الشباب على الخدمات المالية، بتقديم مكان آمن للتوفير أو قرض منظم على نحو مناسب للاستثمار في مؤسسة أو في التعليم، يمكن أن يُشجّع روح المبادرة، وبناء الأصول، وسبل عيش مستدامة. فلدى 13 في المئة فقط من الشباب في المنطقة حسابات في مؤسسات مالية رسمية، مقابل 37 في المئة في مختلف أنحاء العالم.²⁴ وفي جميع أنحاء المنطقة، لا يحصل الشباب على خدمة كافية من المؤسسات المالية التي تشعر بأن إقراض الشباب محفوف بالمخاطر، وهو رأي لم تُثبت البيانات صحته.²⁵ فتمّة قلّة من شركات الخدمات المالية، بما فيها المصارف والاتحادات الائتمانية ومؤسسات التمويل الصغير، تقم سوق الشباب وتخدمها على نحو كاف؛ بينما الإطار التنظيمي غير مصمّم إجمالاً ليشمل الشباب أو ليحمي حقوقهم.

إنّ العنصر المالي فعّال بشكل خاص بين الشباب إذا كان مصحوباً بالتدريب في مجال الثقافة الريّانية والمالية، وفرص الإرشاد. فالأدلة على التمويل الصغير متباينة وسردية؛ لكن يبدو أن البرامج التي تُحسّن فرص الحصول على الائتمان وحده، وكذلك البرامج التي تجمع بين التدريب والاندماج المحتمل في سلاسل القيمة، لا تُؤدّي عملها.²⁶ لمعالجة مثل هذه الثغرات، قادت مؤسسة 'صِلتكَ' مبادرة ناجحة بالشراكة مع بنك الأمل للتمويل الصغير في اليمن. في عام 2009، ذهب 15 في المئة فقط من الإقراض في بنك الأمل إلى الشباب. وبعد العمل مع 'صِلتكَ' على تطوير خدمة لإقراض الشباب، ارتفعت الحصة إلى 53 في المئة، وكانت معدّلات السداد بين الشباب أفضل ممّا بين العملاء الأكبر سناً. وقد شجّعت هذه التجربة بنك الأمل على توسيع قاعدة عملائه الشباب، وجذبت اهتمام آخرين في هذه الصناعة، مثل مؤسسة البنك الشعبي في المغرب.

الإطار 4.8 العمل مجتمعين: كان حلما فأصبح ضرورة

لا يستطيع أي بلد عربي وحده أن يحقق بمفرده على نحو كاف تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا مبنيا على تنوع مصادر الدخل واكتساب القدرات التنافسية في حقول الصناعة والمعرفة المتراكمة. ولكن، يمكن للبلدان العربية مجتمعة أن تجني فوائد حجم ونطاق وتنوع اقتصاداتها مجتمعة، وأن تيسر فرص الاستثمار التي ما كان لها أن تتوفر بدون تعاون وجهود منسقة. وإذا عمل العرب مجتمعين فإن هذا سيمكنهم وبتيح لهم تأمين حقوقهم ومطالبهم المشروعة في الاتفاقيات الدولية، التي لا بد وأن تتأثر مضاميتها وسبل تنفيذها بالقوة التفاوضية للأطراف المعنية. وبصورة أعم، يتعين على البلدان العربية أن تتفق فيما بينها على ما تريد تحقيقه كي تأخذ مكانها في النظام الدولي

المصدر: UNDP 2002.

للتحويل الجماعي، أي التمويل من مصادر متعددة، إمكانات كبيرة لسد الفجوة في حصول الشباب على التمويل وفتح إمكانات استحداث الوظائف لصالح الشباب؛²⁷ والتمويل الجماعي على أساس الائتمان أو الإقراض هو أحد أنواعه. وتُتيح 'كيفًا الشباب العربي'، العاملة بالشراكة مع منظمة كيفا، كبرى منصات الإقراض الصغير في العالم، إقراض النَّد للندِّ المباشر عبر الإنترنت لأصحاب المشاريع الصغرى في خمسة بلدان عربية من خلال قناة الشباب العرب. وقد حشدت مبادرة 'Kiva Arab Youth' 5.5 مليون دولار أميركي في تمويل لـ 3900 شركة عربية، وتمتعت بمعدل سداد بلغ 98 في المئة، وساعدت على خلق 30 ألف فرصة عمل. وبدأ تمويل الأسهم للشباب في الظهور أيضًا كبديل ممكن التنفيذ للتمويلات الجماعية؛ وتشمل الأمثلة 'رُود' في الأردن، و'يوريكا' في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتطلب تعزيز المشاركة في القوى العاملة بين الشابات العربيات استحداث الحكومات خططًا هيكلية وحرماً تحفيزية أفضل لأرباب العمل والموظفين المحتملين. وسيكون مزيد من الشابات على استعداد للعمل والاستمرار في سوق العمل إذا وُبتعت الحماية الاجتماعية لتشمل العمل المرن وذا الدوام الجزئي. ومن شأن ذلك تشجيع أرباب العمل على منح خيارات العمل هذه. علاوة على ذلك، ينبغي للحكومات النظر في المباشرة بالاستثمار في البنية التحتية مع القطاع الخاص، معرفة وظائف محدودة المدة للخدمة العامة بين الشباب، ومُنشئة خلال الأزمات الاقتصادية أو السياسية برامج أشغال عامة محدودة المدة. في استطاعة التعاون والتجارة والتدفقات المالية على نحو أكبر بين بلدان المنطقة أن تساعد على استدامة النمو الاقتصادي، وزيادة خلق فرص العمل، وتعزيز سوق عمل سليمة. ومن شأن ذلك ألا يفيد العمال الشباب فحسب، بل أيضًا البلدان المرسل والمستقبل للعمال إذا كان ممكناً التوصل إلى الاتفاقيات الثنائية ذات الصلة، وإدخال سياسات تدعم حركة العمالة وتضمن ظروف عمل جيدة (الإطار 4-8). وستشمل الإصلاحات ترميمًا كاملاً لنظام كفاة العمل، وترخيص وكالات توظيف العمال والإشراف عليها، ومراجعة عقود العمل والتدقيق فيها، وضمان حصول العمال المهاجرين على التدريب قبل المغادرة. ويُمكن لمخطط منح

بطاقة عمل للسفر أن يُسهل تنقل اليد العاملة؛ كما يُمكن لتقييمات المهارات وشهادات العمل المعيارية أن تساعد العمال على نقل مهاراتهم عبر الحدود. على نحو مماثل، يُمكن لمطابقة الوظائف ومؤهلات التوظيف تعزيز الإنتاجية وتوفير المزيد من الفرص للشباب في المنطقة العربية الذين تُمثل لغتهم العربية وكفاءتهم التقنية ميزات لهم.

يمكن للتعاون الإقليمي أن يساعد البلدان العربية على تقليل مشاكلها الهيكلية، وبخاصة بطالة الشباب؛ وثمة نهج واحد ممكن هو البدء بأسهل الإصلاحات بين البلدان المعدة لمزيد من التعاون الواسع النطاق. ويجب أن تكون الخدمات وتقلات العمالة في صميم العملية؛ ويُمكن أيضًا إصدار تأشيرات خاصة طويلة الأجل لرجال الأعمال والباحثين والطلاب أن تكون نقطة انطلاق جيدة. ويتعين إطلاق برامج خاصة للشباب، ما يُوسّع إمكانات حصول الطلاب على منح للدراسة في بلدان عربية أخرى. ويُمكن لإنشاء مراكز تمثّل في مجالات مختلفة في كل بلد أن يُساهم في جذب أفضل الطلاب والباحثين من بلدان أخرى، وتحقيق وفورات حجم كبيرة.

ودور المجتمع المدني في هذه الفترة الحساسة حاسم في إقناع القادة السياسيين بضرورة إعطاء الشباب منظورًا أكثر تفاؤلاً بشأن مستقبلهم. وينبغي لمشروع تعاون عربي جديد الارتكاز على أسس متينة يجب أن تكون واقعية؛ تُراعي أمن كل بلد، واقتصاده السياسي، وقيوده الاجتماعية.

مرحلة البلوغ الأولى حاسمة لتكوين المعتقدات والسلوكيات السياسية. ووفقًا لنظريات دورة الحياة، تتجه أنماط المشاركة الكبار التي تبني تدريجيًا حصّتهم في شؤون المجتمع، مثل تأمين فرص عمل مستقرة، وسكن، وزواج، ووالدية. فالمشاركة المدنية هامة لتفعيل المجتمع وجزء لا يتجزأ من أي خطة للتنمية الإنسانية ذات صلة بالمنطقة. ويمكن الحاجة بأن مستوى المشاركة المدنية بين الشباب يعكس العقد الاجتماعي القائم وهو مقياس مهم لمستقبل المجتمعات، لأن الشباب يُكونون نسبة كبيرة من الجيل الحالي للشباب البالغين.

ويُمثل الاستثمار في مشاركة الشباب اعترافًا بمساهماتهم الفعالة والإيجابية في المجتمع، خصوصًا في التقهّم بين الثقافات. وينبغي لهذا الاستثمار استهداف الشباب من جميع

الإطار 5.8 دستور تونس، 2014

الفصل 8. الشباب

الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن.

تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحمله المسؤولية وعلى السياسة.

المصدر: انظر: http://www.marsad.tn/uploads/documents/TnConstit_final_1.pdf

من خلال نظام تمثيل نسبي، بينما يُحتفظ بـ60 مقعداً للنساء، ويُحجز 30 مقعداً لمرشحين دون الـ40.²⁹ وفي تونس، يجب أن يكون مرشح واحد على الأقل دون الـ35 بين أقوى أربعة مرشحين على القوائم الحزبية في الدوائر الانتخابية الأربع.³⁰ ويتضمن دستور تونس بنداً هاماً بشأن الشباب (الإطار 8-5).

من الأرجح أن يُصبح الشباب، الذين يشاركون بنشاط في مجتمعاتهم في وقت مبكر، مواطنين وناخبين ملتزمين. فتنمية القدرات بين المرشحين الشباب، مثلاً، أثبتت أنها أكثر فعالية كمجهود متواصل من كونها حدثاً لمرة واحدة قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات. يجب دعم المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية.

يقتضي أن تكون مشاركة الشباب السياسية مُجدية وفعالة، إذ تنمية القدرات جزءٌ جوهري. وفي حين أن بناء القدرات الفردية هام، يجب أن تُؤخذ في الاعتبار أيضاً قدرات منظمات على تمكين بيئة ما، أفراداً ومؤسسات، من المشاركة في العمليات السياسية. ويستلزم نهج قائم على الحقوق اعتبار الشباب عوامل تغيير محتملة، أي كجزء من الحل، لا كمشكلة يجب أن يحلها آخرون.³¹

ينبغي للشابات والشبان القيام بدور حاسم واستباقي في مراقبة أداء الحكومات والمؤسسات العامة؛ حيث يمكن أن يكون فعالاً رصد مساءلة تشاركية بدفع من الشباب بإنشاء أداة للمراقبة. ويمكن استخدام الأداة لرصد قضايا عديدة مثل الفساد ونوعية المياه، على سبيل المثال لا الحصر.

الخلفيات الثقافية والدينية، بمن فيهم الشباب من مجتمعات متباينة، فضلاً عن الشباب ذوي الإعاقات والمعرضين للتأدي أو المهتمين.

المناصرة السياسية شكل آخر من أشكال المشاركة والمساهمة في المجتمع المدني التي يمكن للشباب أداء دور مُجدٍ فيها. فهناك عدد قليل من مبادرات المناصرة السياسية بقيادة الشباب في المنطقة؛ ويمكن لإنشاء مثل هذه المبادرات ملء فجوة كبيرة في سياسات المناصرة للشباب، وتوفير فرص تعلم لمن قد يُصبحون صنّاع قرار في المستقبل.

على الصعيدين التشريعي والمؤسسي، السياسات الرئيسية مهمة في فتح المجال لمشاركة الشباب في الحياة المدنية؛ حيث تمثل الشباب في المجالس النيابية أو التشريعية ما زال يُشكل تحدياً، رغم كون سن الاقتراع في معظم البلدان العربية 18 عاماً. فاستناداً إلى البيانات المتاحة عما يقرب من 100 مجلس نيابي أو تشريعي (72 مجلس نواب/شعب و26 مجلس أعيان/شورى)، يُظهر تحليل اتحاد المجالس النيابية والتشريعية الدولي (الاتحاد البرلماني الدولي) أن أغلبية كبيرة من أعضاء المجلس النيابية أو التشريعية (39 في المئة) ما بين 51 و60 عاماً من العمر. وثانية أكبر الفئات العمرية هي التي في أعمار 41-50 عاماً (22.6 في المئة)، تليها الفئة العمرية 61-70 عاماً (20.5 في المئة)؛ غير أن هذا الاتجاه يتغير مع بلدان تنبئ حصصاً تستهدف الشباب. ففي المغرب، يُنتخب 305 من أعضاء مجلس النواب الـ395 في 92 دائرة انتخابية متعددة الأعضاء

- 1 .Assaad 2014
- 2 .UNICEF 2015
- 3 .ILO 2015
- 4 .Robalino and others 2013
- 5 .Silatech-Gallup 2013
- 6 تُعرّف قاعدة بيانات الإرهاب العالمي أيّ هجوم إرهابيّ بأنه الاستخدامُ الفعليّ للقوة والعنف غير القانونيين أو التهديدُ بهما من قِبَل جهة غير حكوميّة لتحقيق هدفٍ سياسيّ أو اقتصاديٍّ أو دينيٍّ أو اجتماعيٍّ من خلال الخوف أو الإكراه أو التخويف. ولتضمينه في قاعدة البيانات، يجب أن تكون كلُّ من الخصائص الثلاثة التالية موجودة: (أ) يجب أن يكون الحادثُ متعمّداً، أي يجب أن يكون نتيجة تخطيطٍ مدبّرٍ واعٍ من جانب الجاني و(ب) يجب أن يستتبع الحادثُ كنتيجةٍ مستويّ معيّنًا من العنف أو التهديد الفوريّ بالعنف، بما فيها جرائم الممتلكات والعنف ضدّ الناس؛ و(ج) يجب أن يكون مرتكبو الحوادث جهاتٍ فاعلةً دونَ وطنيّة. ولا تتضمّن قاعدة البيانات أعمال إرهاب الدول.
- 7 .START 2015
- 8 .SIPRI 2015
- 9 .UNHCR 2015, UNRWA 2015
- 10 .IOM 2014
- 11 .UNOCHA 2015b
- 12 .UNRWA 2015
- 13 .AMF 2015, p. 9
- 14 .AMF 2015, p. 9
- 15 .UCDP/PRIO 2014
- 16 .Mueller 2013
- 17 .Halfon and others 2014
- 18 انظر "النظم الصحية"، منظمة الصحة العالمية. http://www.who.int/healthsystems/universal_health_coverage/ar
- 19 .O'Neill and others 2014, p. 57
- 20 .ILO 2010b
- 21 .UN-DESA 2013c
- 22 .Jawad 2013
- 23 .UNDP 2002
- 24 .Stein and others 2010
- 25 .Silatech 2014; Demirgüç-Kunt and Klapper 2012
- 26 .Goldberg 2005; Robalino and others 2013
- 27 .InfoDev/World Bank 2013
- 28 .IPU 2014b
- 29 انظر <http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?CountryCode=MA>
- 30 .IPU 2014c
- 31 .UNDP 2013b

